(SUJHUS) مجلة جامعة سومر للعلوم الانسانية (ISSN: 2959-5436)
عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث للعلوم الانسانية والتربوية والنفسية الذي اقامته جامعة سومر للفترة
من 24-25 نيسان 2024 /القسم الثالث/ محور التاريخ والجغرافية, الصفحات 310-325

اثر الكمالية في رسم ملامح الدولة التركية وصولا الى المبادئ الاتاتوركية (1918-1946)

م.د. سعد عزيز كريم الحميداوي[1]*

[1]كلية التربية الأساسية, جامعة سومر, ذي قار, العراق

الملخص

قامت دولة تركيا الحديثة بزعامة مصطفى كمال عام 1923, وفق اسس ومبادى صاغها لاتخاذ طابع غربي علماني على الطراز الاوربي تلك الاسس التي اطلق عليها اسم المبادئ الكمالية, التي عملت على توطيد علاقات الدولة تحقيق السيادة الوطنية بمنأى عن الماضي الاسلامي الشرقي, فرضت هذه المبادئ جملة من التحولات السياسية التي من خلالها الغاء المحاكم الشرعية واقتباس قوانين من الدساتير الغربية, وخلق تحولات اجتماعية من خلال القضاء على المظاهر الاسلامية واحلال المظاهر الغربية

أتسمت الحقبة المحددة للدراسة مع قيام الجمهورية التركية في عهد كمال اتاتورك (1923-1938) وعقد معاهدة لوزان التي منحت تركيا استقلالها وألغت الامتيازات الأجنبية فيها وتسلم مصطفى كمال الحكم في تركيا, وقيامه بتطوير تركيا ومحاولة النهوض بها الى مستوى الدول الغربية بعد ان مارس سياسة التحديث على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وممارسة سياسة التغريب في تركيا .

الكلمات المفتاحية: الكمالية, التركية, الاتاتوركية

The Impact of Kemalism in Shaping the Features of the Turkish state, leading to the Ataturk principles (1918-1946)

Lecturer. Dr. Saad Aziz Karim Al-Hamdawi[1]*

[1] *college of Basic Education, University of Sumer, Thi-Qar, Iraq*

Abstract:

The modern state of Turkey was established under the leadership of Mustafa Kemal in 1923, according to the foundations and principles he formulated to take on a Western, secular, European-style character. These foundations were called the Kemalist principles, which worked to consolidate state relations and achieve national sovereignty, separate from the eastern Islamic past. These principles imposed a number of Political transformations through which the Sharia courts are abolished, laws are borrowed from Western constitutions, and social transformations are created by eliminating Islamic aspects and replacing Western ones.

The era specified for the study was characterized by the establishment of the Turkish Republic during the reign of Kemal Ataturk (1923-1938) and the conclusion of the Treaty of Lausanne, which granted Turkey its independence and abolished foreign privileges therein. Mustafa Kemal assumed power in Turkey, and he developed Turkey and tried to raise it to the level of Western countries after he practiced the policy of modernization. At all political, economic, social and cultural levels and practicing the Westernization policy in Turkey.

Keywords: Kemalism - Turkish – Ataturkism.

المقدمة:

أولاً التعريف بموضوع البحث

*** Email address: Saadaziz07808@gmail.com**

جاءتْ هذه الدراسة لتتناول تطورات السياسة الداخلية في تركيا, للوقوف على طبيعة الأوضاع الداخلية التركية بمختلف جوانبها، مع توضيح ابرز الجوانب المحركة لعملية صنع القرار السياسي فيها، والمحددة في الفترة التاريخية الواقعة بين 1923, تاريخ تأسيس الجمهورية التركية وحتى عام 1946, بداية التعددية الحزبية .

تكمن أهمية الموضوع وسبب اختياره في محاولة معرفة شخصية مصطفى كمال واثره في بناء دولة تركية الحديثة, وكيف استطاع من خلال المبادئ التاتوركية أن يخلق بلد مستقر ومتقدم, حتى أن هذه المبادئ توارثتها القواعد السياسية التركية من بعده, حاولنه معالجة اشكالية البحث والتي تمثلت بدور مصطفى كمال والمبادئ الاتاتوركية وهي "جمهورية، قومية، شعبية، دولتية، عل0مانية، انقلابية", باطار زمني 1918-1946, وشملت الحقبة الزمنية بداية ظهور مصطفى كمال ومن ثم التركيز على مبادئه بعد وفاته عام 1938 وكيف كانت قاعدة اتبعها عصمت اينونو حتى عام 1946 وظهور التعددية الحزبية بعد ذلك.

ثانياً/منهاج البحث

تم الاعتماد على المنهج التاريخي الوصفي, وحتمتْ طبيعة الدراسة على الباحث ان يتناول الاحداث التاريخية على أساس وحدة الموضوع مع الاخذ بالتسلسل الزمني لتبلغ الدراسة الفائدة المرجوة منها ولتسهيل تتبع مقاصدها ومراميها.

ثالثاً/ خطة البحث

شمل البحث ثلاث مباحث, الاول حمل عنوان مصطفى كمال وبناء الدولة التركية الحديثة حتى عام 1924, وأما الثاني جاء بعنوان أثر المبادئ الاتاتوركية على تركيا الحديثة (1924-1938), واخيرا المبحث الثالث تركيا الحديثة واثر المبادئ الاتاتوركية عليها (1938-1946) اعتمدت الدراسة اهم الكتب التي تناولت المدة الزمنية اضافة الى الرسائل والأطاريح والبحوث واخيراً نرجو من الله ان نكون وفقنه في هذا البحث بما هو مستطاع ونعتذر ان ظهر شيء من التقصير لضيق الوقت وضغط المواد.

المبحث الاول

مصطفى كمال وبناء الدولة التركية الحديثة حتى عام 1924

ولد مصطفى علي رضا في مدينة سيلانيك عام 1881, من عائلة متوسطة الدخل ، ودخل المدرسة الرشدية العسكرية وعمره اثني عشر سنه, لقب تلك الفترة بكمال كونه الشخص الافضل, نظراً لتفوقه العلمي والأخلاقي، التحق عام 1899, بالكلية الحربية في اسطنبول وهو في سن الثامن عشر من عمره وتخرج منها عام 1905، ومنذ ذلك الحين بدأت اهتماماته السياسية تتبلور, كانت هذه الكلية من المراكز الرئيسة للمعارضة فانخرط مصطفى كمال في صفوفها، ونتيجة لذلك اعتقل لعدة اشهر ، ثم ارسل الى دمشق للالتحاق بالجيش الخامس هناك، ومن ثم نسب للعمل في مقدونيا بالجيش الثالث عام 1907(1)

اتصل كمال بجماعة الاتحاد والترقي ، على الرغم من أن علاقته لم تكن قوية معها ، بسبب ان ثورة 1908, لم تغير من مركزه ، لذلك ترك العمل السياسي واتجه الى الأمور العسكرية ذهب لأول مرة الى أوربا عام 1910, لحضور مناورات الجيش الفرنسي ، وساهم مصطفى كمال في الحرب العثمانية الايطالية عام 1911, في ليبيا وكذلك شارك في حرب

البلقان، ثم عين ملحقاً عسكرياً في صوفيا، ونقل بطلب منه عام 1915, الى تركيا حيث تم تعيينه قائداً لإحدى الفرق العسكرية في غاليبولي عام 1916 تولى قيادة منطقة ديار بكر، وعين قائدًا للجيش السابع في سوريا، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في الحادي عشر من تشرين الاول 1918، والتي خرجت الدولة العثمانية خاسرة فيها(2)،وتبع ذلك عقد هدنة مودروس(3), بين الطرفين المتحاربين الاول: دول الحلفاء المتمثلة بـ (بريطانيا – فرنسا – روسيا- ايطاليا) والثاني: تمثله الدولة العثمانية والمانيا في الثلاثين من تشرين الاول 1918، وعلى الرغم من ان اتفاقية الهدنة وقعت بين الاطراف، الا انها سمحت لدول الحلفاء التدخل في شؤون الدولة العثمانية واسهمت الى حد كبير في تدهور اوضاعها(4).

بعد عقد هدنة مودروس لم تكتمل ملامح تثبيت المصالح الاستعمارية كاملة، لذا سعى المنتصرون إلى عقد مؤتمرهم في باريس, من اجل فرض كامل شروطهم على الدول المهزومة في الحرب العالمية الأولى، فعقد ما سمي بمؤتمر الصلح في اليوم الثامن عشر من شهر كانون الثاني عام 1919,أدت بريطانيا في مؤتمر الصلح دوراً متميزاً في خلق كيانات لمكونات الدولة العثمانية، إلا أن تضارب مصالح الدول التي حضرت المؤتمر حال دون التوصل إلى اتفاق فيما بينها، مع ذلك اعطيت اليونان الضوء الاخضر لاحتلال منطقة ازمير والمناطق المجاورة لها التي نزلت عليها فعلاً يوم الرابع عشر من شهر آيار عام 1919, والتي تمتعت بمساندة فعلية من لدن القوات البحرية البريطانية والفرنسية, ولم يكتف بذلك بل وعود للأكراد والأرمن بتأسيس دول مستقلة لهم(5).

ساهم احتلال القوات اليونانية للأراضي التركية في بعث روح المقاومة في نفوس الاتراك، وفي وقت قصير ما لبث الشعور الوطني للأتراك أن تحرك ، ولاسيما لدى أولئك الذين يقاتلون في الجبهات(6), مما ترتب عليه ظهور قوى وشخصيات تثبت هذا الخيار، فكان في مقدمة هؤلاء مصطفى كمال اتاتورك الذي تزامن وصوله إلى الأناضول الشمالي مع بداية(7).

"ساعدت عدة عوامل في بلورة الحركة الكمالية وانتشارها, وفي مقدمتها سياسة الخنوع التي تبناها السلطان محمد السادس(8) تجاه الحلفاء, ما جرى في ازمير من افعال الجيش اليوناني التي مست كرامة الشعب التركي, فكانت أولى اعماله هو تنظيم صفوف المقاومة من خلال عقد مؤتمرين، الأول مؤتمر ارضروم في الثالث والعشرين من تموز إلى السابع من آب 1919، ومؤتمر سيواس في الرابع من أيلول 1919, اضطرت الحكومة إلى تقديم استقالتها في الخامس من تشرين الأول عام 1919(9)، على أثرها تشكلت حكومة جديدة برئاسة علي رضا باشا(10) ,الذي كان معروفاً بتعاطفه مع الحركة الوطنية في البلاد, أدرك رئيس الوزراء الجديد أن الحركة الوطنية التركية لا يمكن كسبها إلى جانبه إلا عن طريق فتح المفاوضات معها ومعرفة مطالبها، واتضح له عبر التفاوض معها أنها تركز على ضرورة إجراء انتخابات عامة في البلاد وبالفعل تم تحديد الأول من كانون الأول عام 1919, موعداً لإجراء انتخابات المجلس النيابي في البلاد، وأجريت الانتخابات في الموعد المحدد ليفوز الوطنيون الأتراك بـ (116) من مجموع (175) مقعداً(11), وبعد ان حظي الوطنيون بأغلبية المقاعد، وصادق المجلس على العديد من القرارات التي مهدت الطريق إلى المصادقة على الميثاق الوطني التركي في الثامن والعشرين من كانون الثاني 1920,على اساس مقررات مؤتمر سيواس"(12).

اقر المجلس مجموعة من القوانين، أهمها قانون الخيانة الوطنية الذي فرض عقوبة الاعدام بحق كل من يقف عقبة بوجه حكم الشعب، وتشكيل محاكم الاستقلال، ومنحها صلاحية اجراء المحاكمات في القضايا التي تحرض عليه، وابرزها معارضة قرارات المجلس، والهروب من الجيش[13].

انتقل مصطفى كمال من اسطنبول الى مدينة انقرة، واتخذها قاعدة له، وبدأ بتنظيم قوات المقاومة لمواجهة قوات الاحتلال، واستطاع ان ينتصر عليها في مواقع عدة مما ترك اثراً واضحاً في نفوس ابناء الشعب التركي، الذي رفع شعارات تمجده مثل (منقذ الوطن مصطفى كمال باشا) وغيرها من الشعارات, ودعا كمال في السادس عشر من اذار 1920, الى انتخاب برلمان جديد يكون مركزه في انقرة، واطلق عليه اسم (الجمعية الوطنية الكبرى) ، وانتخب مصطفى كمال أول رئيس لأول حكومة وطنية في البلاد ومنح صلاحيات واسعة[14].

من جانب اخر, عقد الحلفاء في آب عام 1920, "معاهدة سيفر" مع السلطان العثماني والتي نصت بنودها على "اعلان حياد المضائق وإدارتها عن طريق هيئة تشكل من دول الحلفاء، وان يكون الوضع الاداري لاسطنبول مقترناً بحسن المعاملة للأقليات، وفي حالة حصول اعتداء على هذه الاقليات فان الادارة التركية سترفع عنها، ومنحت الولايات الشرقية من الاستقلال لإقامة دولتين في كردستان وارمينيا"[15].

كان مصطفى كمال، يرى ان المعاهدة مهينة ومجحفة بحق الاتراك , ساهمت هذه المعاهدة في اثارة الجماهير التركية التي التفت حول مصطفى كمال، والذي اعلن الحداد العام في جميع البلاد ودعا إلى تأسيس جيش نظامي كما دعا جميع المواليد لأداء الخدمة العسكرية، وهكذا بدأت مرحلة جديدة من تاريخ الحركة الوطنية التركية بقيادته [16].

ادرك مصطفى كمال اهمية المعترك السياسي في احداث تلك التحولات التاريخية وتامين تحقيقها ليجعل من تركيا دولة قوية تتمتع بالسيادة الوطنية المقترنة بالاستقلال السياسي والاقتصادي، وعبر عن آرائه هذه في حديث له في اواخر تشرين الاول 1922، بقوله: "ان القائد الحازم يجب ان يكون متشرعا حازما، لا يصدق الحكم على القائد الحزبي الا وقد اثبت ان في وسعه تحويل رجاله من جيش قتال الى جيش سلام" و اضاف "ان الظفر الحربي لا يكفي لضمان المستقبل، والمستقبل لا يضمن الا بتنظيم الامة تنظيما اداريا وسياسيا، ولا بد من برنامج اصلاح يقوم على الاسس العلمية"[17].

دعا مصطفى كمال أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير في خطاب القاه الموافقة على مشروع قرار, عند افتتاح جلساته في الثلاثين من تشرين الاول 1922, "يتضمن الموافقة على الغاء السلطنة واحالة السلطان الى المحكمة بتهمة الخيانة العظمى لسماحه بدخول قوات الحلفاء العاصمة"[18],وحين رفض المجلس ذلك، القى مصطفى كمال خطابا اوضح فيه ان السيادة تتحقق عن طريق المقاومة المشروعة مذكرا الحضور باستحواذ آل عثمان على الحكم قرابة الستة قرون وحان الوقت بالتخلص منهم وختم كلمته بالقول: "اذا ادرك المجتمعون هذه فانهم سيتصرفون بحكمة اكبر ولو ادى ذلك الى تطاير بعض الرؤوس"[19].

عقدت جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروميلي اجتماعا لها في أنقرة في الثامن من نيسان 1923, ألقى فيها مصطفى كمال بيانا تضمن تسع مواد كانت بمثابة آراءه حول السيادة الشعبية والحكومة النيابية وإصلاحات أخرى, وتبنت الجمعية تلك الآراء وأقرتها برامج عمل حزبي لها أما البرنامج فيقوم على المبادئ الأساس الآتية[20]:-

1- " ترتبط السيادة بشكل تام بالأمة.

2- المجلس الوطني الكبير هو الممثل الحقيقي للأمة.

3- اتخاذ الخطوات الفورية لإقامة النظام العام.

4- تقام العدالة فورا في المحاكم التركية وان يتم إصلاح القانون المدني وبإرشاد من خبراء في القانون.

5- تقوم تركيا على قاعدة السلام وحماية استقلالها المالي والاقتصادي".

ونتيجة للتطورات المارة الذكر, بدأ المؤتمر التأسيسي لحزب الشعب أعماله في التاسع آب 1923, برئاسة مصطفى كمال ونوقشت فيه اللوائح المتعلقة بالحزب ومن ثم تمت الموافقة عليها, عندها أعلن مصطفى كمال ان جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروميلي, حولت نفسها إلى حزب الشعب الذي أجيز رسميا من قبل الحكومة في التاسع من أيلول 1923, وانتخب مصطفى كمال أميناً عاماً له في الحادي عشر من أيلول 1923, في حين انتخب عصمت باشا[21] في التاسع عشر تشرين الثاني نائبا له[22].

ساهمتْ الانتصارات التي حققتها الحركة الكمالية على تعزيز الثقل الدولي لتركيا الامر الذي تطلب عقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة سيفر ليمهد ذلك الطريق لعقد مؤتمر جديد اختيرت مدينة لوزان رفض المجلس الوطني الكبير في السادس من اذار عام 1923, مشروع معاهدة الصلح؛ لأنه يتناقض مع الميثاق الوطني التركي، لكنه منح الحكومة حق التفاوض مع الحلفاء وانطلاقاً من هذا الحق أرسل عصمت باشا وزير الخارجية التركي رسالة إلى الدول المعنية تتضمن الاقتراحات التركية, وبعد مفاوضات استغرقت ثلاثة اشهر (من الثالث والعشرون من نيسان إلى الثالث والعشرون من تموز) تضمن شروط من الجانب البريطاني من اجل الاعتراف بدولة تركيا, وتضمن: اعلان الغاء الخلافة وطرد الخليفة, واعلان تركيا دولة علمانية, وفي تلك الأجواء السياسية اعترفت معاهدة لوزان باستقلال تركيا وسيادتها على أراضيها كما تضمنت إلغاء الامتيازات الأجنبية نهائيا وأهملت قضية أرمينيا, وبناً على تلك الشروط التي جاءت مكملة لطروحات مصطفى كمال, تم توقيع اتفاقية لوزان في الرابع والعشرون تموز 1923[23].

عدت هذه المعاهدة نصرا كبيرا لسياسة ومبادئ مصطفى كمال التي يمكن تلخيصها حسب ما جاء في خطبته الرئيسة قائلا: **"إن هدفنا الأساس هو أن تحيا الأمة التركية بكرامة وشرف ولا يتحقق هذا الهدف الا اذا بلغنا الاستقلال التام, والامة المحرومة من الاستقلال أيا كانت ثروتها ورفاهيتها لا تستحق ان تنظر إليها الإنسانية الا كأمة مستعبدة, ان الامة التي تقبل حماية أجنبية وسلطاتها تعترف بأنها متجردة من مزايا الإنسانية, وأنها عاجزة ومتداعية ولا يمكن للذين لم ينحدروا بعد الى هذا الدرك ان يرضوا سيدا أجنبيا, والأتراك يحبون الشرف والاحترام الذاتي فأولى لمثل هذه الامة ان تفنى من ان تقبل العبودية, ان الاستقلال او الموت ينبغي ان يكونا شعار أولئك الذين يريدون خلاصا حقيقيا لامتهم"**[24], وهكذا حقق مصطفى كمال أغراضه في مؤتمر لوزان.

سعى مصطفى كمال لتنفيذ تلك الشروط , وخاطب اعضاء المجلس الوطني قائلا:**" ليس من اجل الخلافة والاسلام ورجال الدين قاتل القرويون الاتراك وماتوا طيلة خمس قرون, لقد ان الاوان ان تنظر تركيا الى مصالحها ونقذ نفسها من تزعم الدول الاسلامية "**[25].

تشير كل الأدبيات التي تتناول اتجاهات السياسة التركية على أن محاولة شد تركيا نحو الغرب على مستوى الفكر والتطور ، تمثل قاسماً مشتركاً لخيارات النخبة الحاكمة منذ مطلع عهد تركيا الحديثة، وانعكست علاقات تركيا مع المشرق

العربي والغرب بإن كانت سمة السياسة الخارجية لها هي خضوعها للمتغيرات الداخلية والخارجية، فسن الدستور التركي فقرة تنص على أن *تركيا دولة ديمقراطية علمانية*، وجرت مساع حثيثة وقسرية أحيانا ، للتخلص من كافة الرموز التقليدية الشرقية والإسلامية ، بدءاً من البناء المؤسسي للدولة ، وانتهاءً بالملبس الخارجي لرجل الشارع ، وانحازت النخبة الحاكمة إلى سلوك السبل الاقتصادية والسياسية ضمن خطط اقرب ما تكون إلى الغرب، على الرغم من جذورها العميقة إلى الشرق[26], وهنا يجب التذكير بالموقف العربي من الدولة العثمانية, ابان الحرب العالمية الاولى, والتي اوجدت صدى واضح في سياسة اتاتورك فيما بعد.

ومن المؤكد ان قناعات اتاتورك كانت تركز على أنه لا العثمانية ولا الجامعة الإسلامية ، ولا حتى الطورانية قادرة على تقديم الأسس التي تدعم بناء قيام دولة عصرية، قادرة على حل المهمات الماثلة أمام تركيا ,مرت السياسة الكمالية بمرحلتين: "الأولى فترة العشرينات والثانية فترة الثلاثينات، وركزت الأولى على إعادة تعمير البلاد من آثار الحرب عن طريق المبادرات الخاصة، والتدخل الحكومي المحدود أساسا بوسائل إدارية وتشريعية فجاء الاهتمام أولا بالقطاع الزراعي ، كما لعب المصرف التجاري ومصرف الصناعة والمعادن دوراً مباشراً في التطور الصناعي، واستفادت البرجوازية التركية كثيراً من إعانات ومنح الدولة والامتيازات الأخرى ، ولم تستخدمها في الإنتاج الصناعي بل استخدمتها في المراباة والتجارة"[27].

في يوم التاسع والعشرون تشرين الاول عام 1923, تم اعلان الجمهورية التركية وتم انتخاب مصطفى كمال رئيسا لها من قبل الجمعية الوطنية, كما جاء في الفقرة الأولى من بلاغ إعلان الجمهورية الاتي: "ان شكل الدولة التركية جمهوري, دينها الإسلام, والتركية لغتها الرسمية وان رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويتم انتخابه من المجلس الوطني الكبير ومن بين أعضائه"[28].

المبحث الثاني

أثر المبادئ الاتاتوركية على تركيا الحديثة (1924-1938)

خلق الوضع الجديد في تركيا نوع جديد من السياسة لتحديث وتغريبها مع قيام الجمهورية عام 1923, وتشريع الدستور التركي عام 1924, وتضمن بكون المجلس الوطني الكبير, المصدر التشريعي الوحيد للدولة, وتعد العلمانية اساس السياسة الكمالية لذلك عمل مصطفى كمال اتاتورك بتوجيه الدولة نحو تطبيق افكارها وممارستها منذ ذلك الوقت, وتم تطبيقاتها منذ الغاء الخلافة وفصل الدين عن الدولة, واصدار قانونين تم من خلالها تحديد نماذج الالبسة واعتماد اغطية الرؤوس الاوربية, واطلاق حرية المرأة وازالة حجابها, اشارة لدور البارز لها في حرب الاستقلال[29] , كما هي اشارة لتقليد المرأة الغربية.

بادر مصطفى كمال مع عدد من اعضاء الحزب على التخلي عن اللباس العسكري واستبداله بالزي المدني، فاصدر الحزب في التاسع عشر من كانون الاول 1924, قانونا يلزم الضباط الذين يرغبون بالعمل السياسي ان يستقيلوا من الجيش للعمل على تحيد المؤسسة العسكرية عن السياسة، لكن تبقى مهمتها الدفاع عن الامة ضد الاخطار الداخلية والخارجية، وقد بات واضحا ان الحزب اتخذ هذا القرار لأجل المحافظة على ما تحقق من انجازات لتركيا وتأكيد ان الاخيرة صارت دولة مدنية وليست عسكرية، والحيلولة دون انغماس وتدخل ضباط الجيش بالسياسة [30]. ولتحقيق ما تقدم قام مصطفى كمال اتاتورك بتنفيذ سلسلة من الإجراءات والتغيرات استهدفت اقامة دولة علمانية عصرية، وفيما ياتي[31] بعضها:

1- **"الغاء وزارة الاوقاف في 2 اذار عام 1924، وتحويل مواردها الى الخزانة العامة للإفادة منها في تمويل سياسة الدولة، والغاء وظيفة شيخ الاسلام ونقل الاشراف على المدارس الدينية الى ادارة التعليم الرسمي التي اصبحت مسؤولة عن التعليم العام.**

2- **منع استخدام الحروف العربية التي كان الاتراك يكتبون بها لغتهم منذ ما يقرب من الف عام، واستبدلها بالأحرف اللاتينية بدلا منها، وبجانب كون الحروف العربية صعبة فانها كانت ذات علاقة بالدين، فالحروف الاخيرة لم تكن تشكل فقط شكل الكتابة في القرآن بل كانت طريقة كتابة الادب الديني بأجمعه وجميع الكتابات المقدسة الموجودة في الجوامع.**

3- **ألغيت المحاكم الشرعية السابقة وتشكيل محاكم للأحوال الشخصية تقوم على اسس قانونية جديدة، كما اغلقت التكايا وزوايا الدراويش وحرمت جميع الطرق الصوفية في تركيا، وفي عام 1926 تبنت الدولة التركية مجموعة من القوانين السويسرية بديلا لمجموعة القوانين السائدة آنذاك والمعروفة بـ ((مجلة الاحكام الشرعية)), ويبدوا ان النظام الجديد في تركيا وعلى رائسه اتاتورك, حاول طمس كل ما يتعلق بماضي الامبراطورية التركية, لا سيماء اعتمادها على الدين الاسلامي وتشريعاته, اللغة التي يكتب بها القران"** [(32)].

اقر قانون العقوبات التركي الجديد في عام 1926, والذي اعد على اساس قانون العقوبات الايطالي، كما صدر قانون للزواج ومنع تعدد الزوجات، وفي العاشر من نيسان عام 1928, الغي المبدأ الدستوري الذي يعد الإسلام دينًا رسميًا للدولة، وتحولت تركيا بصورةٍ رسمية الى دولة علمانية، كما ابطل استعمال التقويم الهجري، واقتصر على التقويم الميلادي ، واطلقت اسماء على الشوارع وفقا للنظام الاوربي[(33)].

حلت في عام 1929, القوانين الاوربية بدل القوانين الاسلامية, فاقتبس القانون المدني من القانون السويسري, والقانون التجاري من الالماني, واقتبس قانون العقوبات الايطالي, وتم استخدام الحروف اللاتينية محل الحروف العثمانية, وتم رفع عبارات من الدستور بما يخص الاسلام دين الدولة والغاء الاحكام الشرعية[(34)].

دعا حزب الشعب الجمهوري الى العلمانية, في جميع مجالات الحياة, وكان هذا المبدأ احد المبادئ الستة التي سار عليها في برنامجه الذي اقره عام 1931, ولم تكن الدولة التركية مناهضة لرجال الدين الا بما تعلق معارضة رجال الدين للعلمانية, لذلك يمكن القول ان الدولة عدة العلمانية ضرورة ملحة, كنظام يعتمد السياسة الشعبية, وهي لم تهمل الدين نهائيا, فالجوامع مفتوحة ولرجال الدين الحرية لممارسة الشعائر الدينية, الا انها حاربت كل ما تعتقد انه سبب في تخلف الدولة والمجتمع, ومنها الغيبيات والخرافات في اغلب الزوايا والتكايا[(35)].

كما غيرت العطلة الاسبوعية من يوم الجمعة الى يوم الاحد , بموجب قانون السابع والعشرون من ايار 1935, وكان تبرير الكمالية ان الاحد عطلة الأوربيين ولتفادي خسارة يومين في الاسبوع, والقصد الجمعة عطلة الدولة التركية سابقا, جعل الاحد عطلة رسمية للدولة[(36)].

ومن الجدير بالذكر, ان طوال حكم مصطفى كمال اتاتورك لم يفصل المؤسسة العسكرية عن سلطته الدستورية, اذا فضلاً عن كونه رئيس الجمهورية التركية, كان القائد العام للقوات المسلحة, فكان معتمد على الجيش في بسط سلطته التنفيذية, لذلك صدر عام 1935 المرقم (2771) قانون حددت فيه وظيفة الجيش ومهمته الاساسية هي حماية المبادى الاتاتوركية

وبهذا اصبح الجيش الدعامة القوية الضامنة للنظام الجمهوري ومبادى الفكر الاتاتوركي على النحو التالي: "ان وظيفة الجيش هي حماية وصون الوطن التركي والجمهورية التركية المعينة في الدستور"(37).

رسخ حزب الشعب الجمهوري نفوذه في انحاء تركيا وحصول تنسيق بين نشاطه وادارة الحكومة والدولة، فقد عين والي كل ولاية رئيسا لفرع الحزب للولاية، وان يقوم اعضاء الحزب بتفتيش ومراقبة اعمال ونشاط اشغال الحكومة ضمن مناطق اعمال كل والي، وبذلك أصبح للحزب السلطة المطلقة دون الرجوع الى المجلس الوطني، وتزامن ذلك مع اجراء تعديل للمادة الثانية من الدستور في الخامس من شباط 1937، فصارت مبادئ حزب الشعب الجمهوري مبادئ للدولة التركية، اذ ادخلت مبادئ الحزب الستة في الدستور، فأصبحت تركيا ("جمهورية، قومية، شعبية، دولتية، علمانية، انقلابية") وعاصمتها انقرة[38].

وتم الاعلان عن مبادى الدولة التركية الحديثة والتي سميت في ما بعد المبادى الاتاتوركية وهي[39]:

1- "النظام الجمهوري: كنظام حكم, اذ لا يمكن العودة الى حكم السلطنة او الخلافة القديمة.
2- الوطنية (القومية): المتجسدة بقومية الشعب التركي كاملة موحدة متميزة.
3- العلمانية: ابعاد الدين عن الدولة.
4- ديمقراطية(الشعبية): التمثيل الشعبي بحسب المفهوم الاوربي ومساواة جميع المواطنين امام القانون على حدا سوأ.
5- الدولتيه: نظام الحرية والمراقبة في اقتصاديات الدولة ومراقبة القطاع الخاص وايقافه اذا اضر بالصالح العام.
6- الانقلابية: الثورية والتطوير في التكنولوجيا وميادين الحياة للقضاء على الجهل والتخلف والفقر, وتعد هذه المبادئ الدستور التي بنيت عليه تركيا الحديثة, وحافظ عليه كل من امن بها بعد مصطفى كمال باشا"[40].

ضم تعديل الدستور الجمهورية التركية عام 1937, "التاكيد بان الدولة علمانية واصلاحية كما نص على الغاء وزارتي الاوقاف والمحاكم الشرعية وتحويل المدارس الدينية الى مدنية, وجعل الاذان بالغة التركية واغلاق العديد من المساجد, واستخدام لا بجدية اللاتينية في الكتابة بدل العربية, كما اصدرت الدولة عام 1938 قانون يمنع التجمعات التي ترتكز على اساس ديني, فضلا عن تحريم الدعاية العدائية ضد العلمانية"[41].

جنحت تركيا في سياستها الخارجية نحو بريطانيا وفرنسا, وحاولت لاكثر من مرة تعديل معاهدة لوزان من اجل تحصين مضايقها ضد ايطاليا, لاسيما بعد وقوفها مع اثيوبيا ابان الاعتداء الايطالي, اثمرت سياسة مصطفى كمال اتاتورك, بالاشتراك بمؤتمر مونترو[42], المنعقد في سويسرا عام 1936, حضره كافة الاطراف المعنية عدا ايطاليا, سمح المؤتمر لتركيا بتحصين مضايقها وتعزيزها بمنشأة عسكرية, كان الامر نصرا للخارجية التركية عزز هيبة النظام وحكم السيادة على الممر المائي الاستراتيجي, لترسيخ نفوذها في البحر المتوسط والبحر الاسود, شجع المؤتمر سابق الذكر تركيا بالتحرك سياسيا باتجاه العراق وافغانستان والعراق, لإيجاد اسس لتفاهم شرقي يعزز مكانتها في اسيا, فتم في الثامن تموز عام 1938, عقد تحالف عرف(ميثاق سعد اباد) لأنه وقع في قصر سعد اباد في طهران, تضمن عدم التدخل بالشؤن الداخلية للدول المشاركة واحترام الحدود المشتركة, والتشاور في ما بينهم بخصوص القضايا المختلف بها دوليا, من اجل

حفظ سلام المنطقة, كما توصلت تركيا مع فرنسا لإيجاد تفاهم لضم لواء الاسكندرونة اليها توفي مصطفى كمال اتاتورك في العاشر من تشرين الثاني عام 1938 [43].

يبدوان ان النظام التركي, اعتمد على بريطانيا في رسم سياسته الدولية, من اجل الحصول على بعض الامتيازات الوطنية, والتخلص من قيود معاهدة لوزان الدولية, لذلك دخل بميثاق سعد اباد الذي ضم الدول ذات نظام سياسي موالي الى بريطانيا.

المبحث الثالث

تركيا الحديثة واثر المبادئ الاتاتوركية عليها (1938-1946)

قام مجلس الامة الكبير بعد يوم من وفاة كمال اتاتورك بالتصويت على تعين عصمت اينونوا خلفا له في الحادي عشر من تشرين الثاني عام 1938, واصبح جلال بايار[44] رئيسا للوزراء, كانت الظروف طبيعية في مسالة انتقال السلطة الى الرئيس عصمت اينونوا[45], خاطب عصمت اينونو نواب المجلس الكبير قائلا "لا تنتظروا مني ان اكون مثله , فهذا الامر لا انا ولا سواي يستطيع ان يتنطح له , كل ما استطيع ان اعدكم به هو ان اظل كما كنت دائما, مخلصا لأفكاره ومبادئه وتعاليمه, وان اواصل السير الى الطريق القويم الواضح الذي رسمه من اجل رفاهية الشعب التركي وتقدمه ورفعة الوطن ومنعته"[46].

كان العالم عند وفاة كمال اتاتورك مشحون بغيوم الحرب ,لذلك اوصى قائلا "كونوا جاهزين بقدر الامكان, ومن ثم تمسكوا ما امكنكم بالبقاء مع الجانب الانكليزي لأنه من المؤكد ان هذا الجانب سينال النصر على المدى الطويل"[47], وهنا تجدر الاشارة لرؤية الصحيحة التي يتمتع بها مصطفى كمال في قراءة الاحداث العالمية ونظرته الاستراتيجية, من اجل تحقيق امن بلده ظهرت هذه الوصية في افعال عصمت اينونوا وتم تطبيقها بعقد عدة معاهدات مع الحلفاء.

استمر عصمت اينونوا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية في انتهاج الخط السياسي الذي سار عليه مصطفى كمال أتاتورك في المجال الداخلي والخارجي ، فقد أدت ظروف الحرب وتعقيداتها وشخصية إينونو المعروفة بحذرها الشديد إلى ابتعاده عن اتخاذ قرارات وإجراءات فورية لصالح الفئات الاجتماعية الفقيرة ، وظل يركز طوال حقبة الحرب على القضايا الخارجية، ووقف على الحياد في الصراع الذي كان دائرًا بين مصالح البرجوازية والملاكين الترك من جهة ، وبين العمال والفلاحين من جهة أخرى ، فلم ينحاز بقوة إلى أي من الخندقين لأن همه الأساس كان ينصب على كيفية إخراج تركيا من الحرب العالمية الثانية بأقل الخسائر، وتلك كانت موازنة قلقة وصعبة[48].

شهدت تركيا اثار كبيرة على اقتصادها ابان الحرب العالمية الثانية, كان لها اثر واضح على اوضعها الداخلية, من حيث التدهور الاقتصادي للبلد, وصعوبة الحالة المعاشية للمجتمع, بالرغم من انها لم تكن طرف في هذه الحرب, الا ان استغلال التجار الكبار للسلع وانحسار التجارة العالمية , ادى الى هبوط سريع في قيمة اليرة التركية , الامر الذي دفع الحكومة للتدخل باصدار عام1940,قانون الدفاع الوطني, الذي منح الحكومة سلطات استثنائية لضبط حالة التدهور الاقتصادي , الا ان القانون لم يخدم سوى الطبقة البيروقراطية, واهمال طبقات المجتمع الاخرى التي عانت الامرين نتيجة الظروف المعيشية الصعبة, مما ادى الى استياء شعبي كبير[49].

ساد بعد وفاة اتاتورك وخاصة المدة الواقعة بين عامي 1938-1942, مفاهيم جديدة في المجلس الوطني الكبير, اذ تحولت طريقة حكمه الابوي الاستبدادي الى شي اقرب الى الدكتاتورية, واضطر النظام اعتماد القمع نتيجة للظروف الاقتصادية التي سادة طول مدى الحرب العالمية الثانية, مبرراً ذلك في قمع الحريات وتفعيل القوانين العرفية, وفرض الرقابة على الصحافة[50] وكانت سياسة وافكار مصطفى كمال اسهمت في وضع الاسس الاولى للأيديولوجية التي كان يعمل على اشاعتها بين الناس وترسيخها في نفوسهم، وتمثل حلولا لمشكلات تركيا ومحاولة ابعادها عن النزاعات الاقليمية والدولية[51].

كانت قد طرأت بعض التغيرات السياسية البسيطة على الساحة التركية قوبيل بداية الحر العالمية الثانية تمثلت بإيجاد معارضة سياسية داخل المجلس الوطني الكبير, على غرار حزب الحر الجمهوري المعارض عام 1930, فقد اقر حزب الشعب في مؤتمره الخامس المنعقد 2التاسع والعشرون من ايار- والثالث من حزيران 1939, بتشكيل جماعة نيابية تقوم بدور المعارضة في المجلس الكبير, اطلق عليها اسم(الفرقة النيابية المستقلة), وكانت عبارة عن معارضة رمزية لم ترتقي الى الطموح الحقيقي للواجب الذي من المفترض القيام به[52], ويتضح من ما سبق ان الهدف من تشكيل لجنة المعارضة اعطاء صفة رمزية عن وجود معارضة سياسية, من اجل الابقاء على الوضع السياسي القائم, وعكس صوره للداخل والخارج عن تواجد كتلة تمثل صوت المعارضة لسياسة حزب الشعب.

ومن جانب اخر, تجددت دعوة الاتحاد السوفياتي بشأن تعديل الحدود بين تركيا والاتحاد السوفياتي في مؤتمر بوتسدام الذي عقد في تموز – آب 1945, وبحضور الدول الكبرى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا) وهكذا وجدت تركيا ان التهديدات الخارجية باتت تهدد امنها القومي، وان عليها السعي الى كسب ود الغرب ولا سيما ان عامل النصر الذي حققه الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، عامل مضاف الا ان المستقبل سيكون الى جانب الحلفاء ونظامهم السياسي فكان لا بد لها من التخلي عن نظام الحزب الواحد الذي اثبت اخفاقه في كل من المانيا وايطاليا وكان لا بد لها من تطبيق نظام تعدد الاحزاب واشاعة نظام الاقتصاد الحر في البلاد، فهما الباب الذي ستدخل منه الى عالم النظام الغربي والحصول على دعمه[53].

انظمة تركيا الى الامم المتحدة[54], وصادقة على ميثاقها عام 1945, في المجلس التركي الكبير يبدوا ان الظروف العالمية كانت متهيئه لتوجه نحو الديمقراطية والتعدد الحزبي, لذلك خطب عصمت انونوا في 19مايو من نفس العام قائلا: "في حياتنا السياسية سوف تسود المبادئ الديمقراطية في المستقبل على نطاق اوسع واعظم"[55], لذلك عقد حزب الشعب الجمهوري اجتماع غير اعتيادي في العاشر من مايس عام 1946, كان من نتائجه جواز تأسيس جمعيات بما فيها نقابات العمال, لذلك كان من الطبيعي ان تتسارع الشخصيات السياسية الحزبية التركية بان تقدم طلبا الى المجلس الوطني التركي الكبير لسماح لهم بتشكيل نشاط حزبي, انبرى مجموعة اعضاء المنشقين من حزب الشعب الجمهوري, بزعامة جلال بايار وعدنان مندريس[56], لتأسيس الحزب الديمقراطي عام 1946[57], وتعليقا عما سبق يمكننا القول ان حزب الشعب الجمهوري استمر على نفس الوتيرة في انتهاج سياسة داخلية وخارجية, مشابه لما خطه مصطفى كمال اتاتورك, الا انه في نهاية الحرب العالمية الثانية قد فسح المجال لظهور احزاب منافسة حقيقي, ذات روى وافكار ايدلوجية مختلفة بعض الشي عن منهاجه الحزبي, مما ادى الى اضعافه ومن ثم افول نجمه في السنوات اللاحقة.

نستنتج من مجمل بحثنا, "ان الدولة العثمانية قد انهارت بعد الحرب العالمية الاولى, واستطاع الحلفاء من فرض معاهدة على السلطان, كان من سماتها خضوع السيادة العثمانية لسلطة الحلفاء, ويبدوا ان الروح الوطنية والارث التاريخي

للإمبراطورية هيئة لها شخصية وطنية تمثلت بمصطفى كمال ورفاقه ممن رفض الهيمنة الاوربية والخضوع لها, لذلك دافعوا عن بلادهم واثبتوا وجودهم واستطاعوا عقد معاهد لوزان التي كانت انجاز وطني قياسا للمعاهدات السابقة, ومن هنا انطلق مصطفى كمال اتاتورك لبناء دولة تركية الحديثة, والتخلص من كل ما يعتقد معيق لتطورها وسبب في سقوطها, واهمها المظاهر الاسلامية وتوجه في بوصلته الى تغريب الدولة واظهارها بنموذج البلد العصري الحديث, وحتى بعد وفات اتاتورك, انتهج عصمت اينونو منهاجه واعتمد على المبادى الاتاتوركية لرسم سياسة الدولة في التقرب من الغرب والابتعاد عن المظاهر الاسلامية وتقيدها بحدود خاصة".

الخاتمـــة

ان تركيا الحديثة هي وليدة اندثار الدولة العثمانية ، بعد الحرب العالمية الأولى، وخروجها مدحورة محتلة الاراضي من دول الحلفاء ، وسرعان ما ظهرت ردود افعال قوية تطورت الى حركة تحرير وطني بزعامة مصطفى كمال اتاتورك الذي استطاع ان يحقق وحدة الوطن التركي وسيادته ، واضعاً ايديولوجية تقوم على ستة مبادئ سميت المبادى الاتاتوركية وهي (الجمهورية ، الوطنية ، الشعبية ، الدولتية الثورية العلمانية) وقد رسمت هذه الميادى ملامح الدولة التركية بانتهاج العلمانية ومحاولة الابتعاد عن تعاليم الدين الاسلامية باعتبارها السبب في تأخر الدولة التركية كما يزعمون, فاصدرت العديد من القرارات لتاكيد بان الدولة علمانية والغاء وزارتي الاوقاف والمحاكم الشرعية وتحويل المدارس الدينية الى مدنية, وجعل الاذان بالغة التركية واغلاق العديد من المساجد, واستخدام لا بجدية اللاتينية بدل العربية, فضلا عن تحريم الدعاية العدائية ضد العلمانية والتي ظلت تسير عليها هذه الجمهورية حتى يومنا هذا.

وادت الاوضاع الدولية الخارجية السياسية منها والعسكرية دوراً في جر تركيا الى تغييرات عديدة لتجاري التحولات الديمقراطية في الدول الغربية، فطيلة عقد الاربعينات من القرن الماضي اقدمت تركيا على تطوير البنى التحتية للمجتمع التركي (الزراعي – الصناعي - التجاري) وبشكل سريع ، مما جعل تركيا تخفق في تحقيق التنمية المطلوبة، واوقعتها هذه السياسة في اشكاليات عديدة ، عجزت عن تقديم الحلول الناجعة لها فضلاً عن ذلك فقد سعت تركيا خلال هذا العقد ايضاً الى تطوير نهجها الديمقراطي ففتحت الباب لتأسيس الاحزاب السياسية ، التي وجدت فرصتها في تحقيق اهدافها السياسية.

وظل عصمت اينونو محتفظاً خلال سنوات الحرب العالمية الثانية بقرار الحياد حتى قبيل نهاية الحرب إلا انه استمر بتقوية دولته والاستعداد للدخول في غمار الحرب بأي لحظة تفرض عليه وإثر انتهاء هذه الحرب انتهج عصمت اينونو سياسة اكثر دبلوماسية وديمقراطية مما كانت عليه وقد فتح الأبواب أمام الضغوط لدخول الاحزاب في المعترك السياسي.

الهوامش:

([1]) جريبي نسيبة ومانع عائشة, مصطفى كمال اتاتورك ودوره في الحركة الوطنية التركية(1881-1938) رسالة ماجستير غير منشورة, , كلية العلوم الانسانية والاجتماعية, جامعة ماي-قالمة, الجزائر, 2017,ص19-23.

(2) ضابط تركي سابق, الرجل الصنم مصطفى كمال اتاتورك حياة رجل دولة, ت: عبد الله رحمن, الاهلية للنشر, عمان, 2013؛ جريبي نسيبة ومانع عائشة, المصدر السابق, ص19-23.

(3) مودروس: هو ميناء جزيرة ليمنوس في بحر ايجه. ينظر: فاضل حسين , مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية- البريطاني- العراقية- التركية وفي الراي العام, مطبعة اسعد, بغداد , 1967, ص23؛ جورج لوتسكي, تاريخ الاقطار العربية الحديثة, ت: عفيفة البستاني, دار التقدم, موسكو, 1975,ص473.

(4) سجا محسن محمد, الاسس الفكرية لحزب الشعب الجمهوري واثرها في الحياة السياسية التركية المعاصرة (1923-1938), رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة المستنصرية, كلية التربية, 2014, ص9.
(5) للمزيد ينظر: هزبر حسن شالوخ, المجلس الوطني الكبير ودوره السياسي في تركيا 1920-1924, (مجلة) كلية التربية للعلوم الانسانية, العدد59, جامعة ديالى, 2013, ص3.
(6) محمد عزة دروزة ، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، 1946، ص 13.
(7)عصام كاظم عبد الرضا, انتفاضة عام 1925 في تركيا وانعكاساتها على قضية الموصل, اطروحة دكتوراه(غير منشورة), الجامعة المستنصرية, كلية التربية, 2011, ص35.

(8)محمد السادس: محمد وحيد الدين بن مراد ولد عام 1847 خلف السلطان محمد رشاد عام 1918, واعتزل الحياة السياسية بضغط من مصطفى كمال وقانون الغاء السلطنة عام 1922,فر الى مالطه على ظهر سفينة بريطانية, توفى عام 1962.ينظر: اريك زوكر, تاريخ تركيا الحديث, ت:عبد اللطيف الحارس, دار المدار الاسلامية, لندن,2013, ص522.
(9) تيسير جباره, تاريخ الدولة العثمانية (1280-1924م), جامعة القدس المفتوحة, فلسطين, 2015,ص253.
(10)علي رضا باشا : ولد في استانبول عام 1859 ، وتولى منصب رئيس الوزراء مرة واحدة في السادس من تشرين الأول 1919 واستمرت حكومته حتى الثاني من آذار عام 1920 وهو من رجال السياسة الأتراك الذين تعاطفوا مع الحركة الوطنية ودعا إلى الاستماع لطروحاتها ، توفي في استانبول في الحادي والثلاثين من تشرين الأول عام 1932 . ينظر: علاء طه ياسين, عصمت اينونو ودوره السياسي في تركيا(1844-1973) اطروحة دكتوراه(غير منشورة), الجامعة المستنصرية, كلية التربية,2006, ص41.
(11)علاء طه ياسين, المصدر السابق, ص42؛ قاسم خلف عاصي الجميلي, المصدر السابق, ص32-35.
(12)اسماعيل نوري حميدي الدوري ,حركة التحديث في تركيا 1923-1938, رسالة ماجستير(غير منشورة), جامعة بغداد, كلية التربية الاولى ابن رشد, 1989, ص 37؛ محمد عزة دروزة، المصدر السابق ، ص 21.
(13) سجا محسن محمد, المصدر السابق, ص25.
(14) لقاء جمعة عبد الحسين الطائي، مصطفى كمال اتاتورك ودوره السياسي في تركيا (1923-1938)، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العدد الرابع والاربعون، 2005، ص498-501؛ عصام كاظم عبد الرضا, المصدر السابق, ص51-52.
(15) قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات السياسية الداخلية التركية 1923-1928، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد،1985، ص36-38؛ تيسير جبارة, المصدر السابق, ص251.
(16)حميد بوزرسلان, تاريخ تركيا المعاصر, ت: حسين عمير, المركز الثقافي العربي, ابوظبي, 2009, ص38-39؛ مجموعة من الباحثين السوفيت, تاريخ تركيا المعاصر, ت: هاشم صالح التكريتي, مؤسسة حمدي للطباعة, السليمانية, 2007, 45.
(17) نقلا عن: سجا محسن محمد, المصدر السابق, ص54.
(18) ماري ملز باتريك, سلاطين بني عثمان, مؤسسة عز الدين لنشر, بيروت, 1986, ص202-203.
(19) نقلاً عن: محمد عزة دروزة، المصدر السابق ، ص 50.
(20) اسماعيل نوري حميدي الدوري, المصدر السابق, ص42؛ سجا محسن محمد, المصدر السابق, ص43.
(21) عصمت أينونو(1884– 1973): ولد في سميرنا عام 1884 وتخرج من الكلية الحربية باستانبول عام 1906، خدم في الجيش العثماني في مناطق ادرنة واليمن وفلسطين وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى عين سكرتيراً ثانياً في وزارة الحربية العثمانية، يُعد من اوائل أعضاء الحركة الوطنية التركية وشغل منصب رئيس اركان جيش الحركة الوطنية(1919-1921) ثم تولى منصب القائد العام للجيش التركي عام 1926،وشغل في الوقت نفسه منصب وزير الخارجية ورئاسة الوزراء وبعد وفاة أتاتورك أصبح ثاني رئيس للجمهورية التركية (1938-1950)توفي في 25 كانون الأول 1973 عن عمر يناهز 90 عاماً، للتفاصيل أنظر:ينظر: علاء طه ياسين, المصدر السابق.
(22)قاسم خلف عاصي الجميلي, المصدر السابق, ص66؛مجموعة من الباحثين السوفيت, المصدر السابق, ص50.
(23)عصام كاظم عبد الرضا, المصدر السابق, ص55-56؛ لقاء جمعة عبد الحسين الطائي، المصدر السابق, 508-509؛ ماري ملز باتريك, المصدر السابق, ص203.
(24)هبه احمد جميل, دور مصطفى كمال في تحقيق مشروع استقلال تركيا 1918-1923, جامعة البصرة, كلية التربية, 2009, ص 112-113.
(25)انس يونس عبد, سياسة تركيا الخارجية تجاه دول اوربا الغربية 1950-1960 دراسة تاريخية, رسالة ماجستير(غير منشورة), جامعة بابل, كلية التربية, ص14.
(26) علي حمزة عباس عثمان الصوفي, المصدر السابق, ص58.
(27) المصدر نفسه, ص53-54.

(28) هبه احمد جميل, المصدر السابق, ص127.
(29) اسماعيل نوري حميد الدوري, المصدر السابق, ص113.
(30)احمد نوري النعيمي، موقف المؤسسة العسكرية من الحركة الاسلامية في تركيا، دراسات استراتيجية (مجلة) بغداد، 2004 ص7؛ سجا محسن محمد , المصدر السابق, ص93.
(31) انس يونس عبد, المصدر السابق, ص17-19.
(32) المصدر نفسه.
(33) برنارد لويس, ظهور تركيا الحديثة, ت: قاسم عبده قاسم وساميه محمد, المركز القومي للترجمة, القاهرة, 2016, ص335-336.
(34) جريبي نسيبة ومانع عائشة, المصدر السابق , ص60.
(35) اسماعيل نوري, ص123-124.
(36) المصدر نفسه, ص121
(37) نقلا عن: طارق عبد الجليل, العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية الى دستور بلا عسكر, ط2, دار النهضة للنشر, مصر, 2013, ص57.
(38) احمد نوري النعيمي, النظام السياسي في تركيا, دار زهران للنشر والتوزيع, عمان, 2011,ص140؛ سجا محسن محمد , المصدر السابق, ص101.
(39) خالد عبد الوهاب عبد الرزاق, موقف الاحزاب السياسية التركية من قضايا المشرق العربي 1945-1947, اطروحة دكتوراه (غير منشورة), الجامعة المستنصرية, كلية التربية, ص11.
(40) للمزيد ينظر: اسماعيل نوري حميد الدوري, المصدر السابق, ص47-52.
(41) الكابتن ه . س. أرمسترونج, كتاب الهلال, الذئب الاغبر مصطفى كمال, سلسلة شهرية تصدر عن " دار الهلال", العدد 16, القاهرة, 1952, ص213-215.
(42) مونترو: هي اتفاقية مبرمة بين الاتحاد السوفتي وتركيا, في مدينة مونترو بسويسرا بتاريخ 2 اذار 1936, مهمتها تنتظيم الوضع القانوني لمضايق البحر الاسود والملاحة فيها. ينظر: علاء طه ياسين, المصدر السابق,113-114,
(43) خضير البديري, تاريخ المعاصر لايران وتركيا, ط2, مكتبة المعارف, بيروت, 2015, ص276- 279, جربي نسيبة ومانع عائشة, المصدر السابق, ص60 ؛ اسماعيل نوري, المصدر السابق, ص127.
(44) جلال بايار: هو محمود جلال الدين بايار, ولد عام 1883, انظم الى جمعية الاتحاد والترقي عام 1908, اصبح نائب في المجلس الوطني الكبير عام 1919, انتخب رئيسا للجمهورية عام 1950 حتى عام 1960 حيث اطيح الجيش بحكمه, توفي عام 1986, اريك زوكر, المصدر السابق, ص512.
(45) محمود شاكر, التاريخ المعاصر تركيا 1924-1989, ط2, المكتب الاسلامي, بيروت, 1996,ص74.
(46) نقلا عن: مصطفى الزين, ذئب الاناضول, رياض الريس للنشر, لندن, 1991, ص279.
(47) نقلا عن: برنارد لويس, المصدر السابق , ص360.
(48) علاء طه ياسين, المصدر السابق, ص151-152.
(49)رضا هلال, تركيا من اتاتورك الى اربكان: الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي, دار الشروق, القاهرة, 1999, ص94؛ خضير البديري, المصدر السابق, ص288-290.
(50)المصدر نفسه, ص359؛احمد نوري النعيمي, النظام السياسي...,ص153؛مصطفى الزين, المصدر السابق, 281.
(51) سجا محسن محمد, المصدر السابق, ص66.
(52) خضير البديري, المصدر السابق, ص291.
(53) محمود شاكر, المصدر السابق, ص79.
(54) مصطفى الزين, المصدر السابق, ص294.
(55) نقلاً عن: برنارد لويس, المصدر السابق, ص370.
(56) عدنان مندريس : ولد في مدينة آيدن (في عام 1899 من اسرة قرية (ملاك اراضي) تعلم في كلية امريكية ومدرسة الحقوق في انقرة ، شارك في المعارضة السياسية ومارس العمل السياسي وهو في الحادية والثلاثين من العمر ، انضم الى حزب الشعب الجمهوري إذ انتخب نائباً عن مقاطعة ايدن وبقي في صفوف حزب الشعب حتى عام 1945 اذ طرد منه ، ويعد من مؤسسي الحزب الديمقراطي ، وقد كان يتمتع بشخصية فائقة ويتميز بذكاء حاد مع الفهم العميق ، وقد فهم فلسفة الشعب التركي ولا سيما الفلاح التركي ، ويمتلك خصائص قيادية ، وعندما قرر بايار اتخاذ شكل المعارضة دعا مندريس لمساعدته في هذا المجال ، فاصبح مندريس رئيساً للوزراء بعد فوز الحزب الديمقراطي عام 1950 حكم عليه بالاعدام بعد انقلاب 27 آيار 1960 حيث نفذ فيه الحكم عام 1961 . انظر: اريك زوكر, المصدر السابق, ص522.
(57) خالد عبد الوهاب عبد الرزاق, المصدر السابق, ص14-16.

المصادر

اولاً/ الرسائل والاطاريح:

1. جريبي نسيبة ومانع عائشة, مصطفى كمال اتاتورك ودوره في الحركة الوطنية التركية(1881-1938) رسالة ماجستير غير منشورة, , كلية العلوم الانسانية والاجتماعية, جامعة ماي-قالمة, الجزائر.
2. سجا محسن محمد, الاسس الفكرية لحزب الشعب الجمهوري واثرها في الحياة السياسية التركية المعاصرة (1923-1938), رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة المستنصرية, كلية التربية, 2014.
3. عصام كاظم عبد الرضا, انتفاضة عام 1925 في تركيا وانعكاساتها على قضية الموصل, اطروحة دكتوراه(غير منشورة), الجامعة المستنصرية, كلية التربية, 2011.
4. علاء طه ياسين, عصمت اينونو ودوره السياسي في تركيا(1844-1973) اطروحة دكتوراه(غير منشورة), الجامعة المستنصرية, كلية التربية,2006.
5. قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات السياسية الداخلية التركية 1923-1928، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد،1985.
6. اسماعيل نوري حميدي الدوري ,حركة التحديث في تركيا 1923-1938, رسالة ماجستير(غير منشورة), جامعة بغداد, كلية التربية الاولى ابن رشد, 1989.
7. انس يونس عبد, سياسة تركيا الخارجية تجاه دول اوربا الغربية 1950-1960 دراسة تاريخية, رسالة ماجستير(غير منشورة), جامعة بابل, كلية التربية.
8. خالد عبد الوهاب عبد الرزاق, موقف الاحزاب السياسية التركية من قضايا المشرق العربي 1945-1947, اطروحة دكتوراه (غير منشورة), الجامعة المستنصرية, كلية التربية.

ثانياً/ الكتب:

1. ضابط تركي سابق, الرجل الصنم مصطفى كمال اتاتورك حياة رجل دولة, ت: عبد الله رحمن, الاهلية للنشر, عمان, 2013.
2. فاضل حسين, مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية- البريطاني- العراقية- التركية وفي الراي العام, مطبعة اسعد, بغداد , 1967.
3. جورج لوتسكي, تاريخ الاقطار العربية الحديثة, ت: عفيفة البستاني, دار التقدم, موسكو, 1975.
4. محمد عزة دروزة ، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، 1946.
5. اريك زوكر, تاريخ تركيا الحديث, ت:عبد اللطيف الحارس, دار المدار الاسلامية, لندن,2013.

6. حميد بوزرسلان, تاريخ تركيا المعاصر, ت: حسين عمير, المركز الثقافي العربي, ابوظبي, 2009.
7. مجموعة من الباحثين السوفيت, تاريخ تركيا المعاصر, ت: هاشم صالح التكريتي, مؤسسة حمدي للطباعة, السليمانية, 2007.
8. ماري ملز باتريك, سلاطين بني عثمان, مؤسسة عز الدين لنشر, بيروت, 1986.
9. برنارد لويس, ظهور تركيا الحديثة, ت: قاسم عبده قاسم وساميه محمد, المركز القومي للترجمة, القاهرة, 2016.
10. طارق عبد الجليل, العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية الى دستور بلا عسكر, ط2, دار النهضة للنشر, مصر, 2013.
11. احمد نوري النعيمي, النظام السياسي في تركيا, دار زهران للنشر والتوزيع, عمان, 2011.
12. الكابتن ه . س. أرمسترونج, كتاب الهلال, الذئب الاغبر مصطفى كمال, سلسلة شهرية تصدر عن " دار الهلال", العدد 16, القاهرة, 1952.
13. خضير البديري, تاريخ المعاصر لايران وتركيا, ط2, مكتبة المعارف, بيروت, 2015.
14. محمود شاكر, التاريخ المعاصر تركيا 1924-1989, ط2, المكتب الاسلامي, بيروت, 1996.
15. مصطفى الزين, ذئب الاناضول, رياض الريس للنشر, لندن, 1991.
16. رضا هلال, تركيا من اتاتورك الى اربكان: الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي, دار الشروق, القاهرة, 1999.

ثالثاً/ المجلات:

1. هزبر حسن شالوخ, المجلس الوطني الكبير ودوره السياسي في تركيا 1920-1924, (مجلة) كلية التربية للعلوم الانسانية, العدد59, جامعة ديالى, 2013.
2. تيسير جباره, تاريخ الدولة العثمانية (1280-1924م), (مجلة) جامعة القدس المفتوحة, فلسطين, 2015.
3. لقاء جمعة عبد الحسين الطائي، مصطفى كمال اتاتورك ودوره السياسي في تركيا (1923-1938)، (مجلة) كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العدد الرابع والاربعون، 2005.
4. هبه احمد جميل, دور مصطفى كمال في تحقيق مشروع استقلال تركيا 1918-1923,(مجلة) جامعة البصرة, كلية التربية, 2009.
5. احمد نوري النعيمي، موقف المؤسسة العسكرية من الحركة الاسلامية في تركيا، دراسات استراتيجية (مجلة) بغداد، 2004.